26.7 مليار درهم حجم التبادل التجاري في سبعة أشهر

الصادرات الإماراتية إلى أميركا تنمو 18,6 % خلال يوليو

■ الوسط - المحرر الاقتصادي

□ ذكرت صحيفة «الاتحاد» الإماراتية، أن الصادرات الإماراتية غير النفطية إلى الولايات المتحدة الأميركية سجلت قفزة خلال شهر يوليو/ تموز الماضي بارتفاع نسبته 18,6 في المئة مقارنة مع صادرات شهر يونيو/ حزيران.

وسجلت الصادرات إلى الولايات المتحدة في يوليو أعلى قيمة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2010 بواقع 417 مليون درهم (113,8 مليون دولار).

وتجاوز التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني وحتى نهاية يوليو الماضي 26,7 مليار درهم (7,2 مليارات دولار)، مقارنة بـ 30,5 مليار درهم (8,2 مليارات دولار) للفترة ذاتها من العام الماضي، بحسب بيانات مركز الإحصاء التابع إلى وزارة التجارة الأميركية.

وشهدت الحركة التجارية بين البلدين خلال شهر يوليو الماضي أعلى مستوى مبادلات منذ مطلع العام 2010، بعد أن بلغ مجموع التبادل التجاري 4,2 مليارات درهم (1,16 مليار دولار). وارتفعت الواردات من الولايات المتحدة إلى 1,055 مليار دولار، مقابل واردات بقيمة 918,4 مليون دولار لشهر يونيو من العام ذاته.

وأظهرت البيانات أن قيمة الصادرات الأميركية إلى الدولة (الواردات) خلال الفترة من يناير وحتى نهاية يوليو الماضي سجلت تراجعاً طفيفاً بعد أن انخفضت إلى 24,3 مليار درهم (6,64 مليارات دولار) مقارنة مع 26,5 مليار درهم (7,24 مليارات دولار) للفترة المماثلة من العام الماضي، و27,1 مليار درهم (7,41 مليارات دولار) للفترة ذاتها من العام 2008، مسجلة في الوقت ذاته نمواً قوياً عن الأشهر السبعة الأولى من 2007 عندما بلغ حجم التبادل التجاري خلال هذه الفترة نحو 6,5 مليارات دولار.

وتراجعت صادرات الإمارات إلى الولايات المتحدة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري إلى 2.3 مليار درهم (635,9 مليون دولار)، مقارنة مع 4 مليارات درهم (1.1 مليار دولار) للفترة ذاتها من العام 2009، و3,13 مليارات درهم (858 مليون دولار) للفترة ذاتها من العام 2008.

وبحسب البيانات الشهرية، بلغ مجموع التجارة بين الإمارات والولايات المتحدة الأميركية خلال شهر يناير الماضي 906,8 ملايين دولار، وذلك قبل أن يرتفع حجم التبادل بين البلدين في شهر فبراير/ شباط، إلى 1,04 مليار دولار. وفي شهر مارس/ آذار، حافظ التبادل التجاري بين البلدين على مستواه عند 1,4 مليار دولار على رغم تراجع الصادرات الأميركية إلى الإمارات في هذا الشهر وهو التراجع الذي غطاه في المقابل ارتفاع في الواردات من الإمارات.

وفي شهر أبريل/ نيسان، ارتفعت التبادلات التجارية إلى 1,08 مليار دولار بعد أن قفزت الصادرات الأميركية خلال هذا الشهر إلى أكثر من مليار دولار.

بلغ مجموع التبادل التجاري في يوليو 1.16 مليار دولار

وبلغ التبادل التجاري بين الجانبين خلال شهر مايو الماضي 1,09 مليار دولار وذلك بعد أن بلغ إجمالي الصادرات الأميركية إلى الدولة 930,7 مليون دولار مقابل واردات من الإمارات بقيمة 88,5 مليون دولار.

وفي شهر يونيو، استقر حجم التبادل التجاري بين البلدين عند 1,01 مليار دولار، وذلك قبل أن يقفز مجدداً إلى أعلى مستوياته خلال العام في شهر يوليو إلى 1,16 مليار دولار.

أبوظبي تجني الأرباح ببيع حصة من أسهمها في «باركليز»

■ دبي - سي إن إن

□ بدأت شركة استثمارية تابعة لأبوظبي بإجراء عملية جني أرباح على أسهم كانت الإمارة قد اشترتها في وقت سابق ببنك «باركليز»، وذلك ضمن صفقة تحوط مع مجموعة «نومورا» اليابانية، ما تسبب في تعرض أسهم «باركليز» لأكبر تراجع خلال تداولات بورصة لندن أمس الأول (الجمعة).

وباعت صندوق PCP Gulf Invest 3 حصة تعادل 1.1 في المئة في بنك «باركليز» الذي كانت قد ضخت فيه مليارات الدولارات قبل فترة، وساهمت في إنقاذه من تعثر كبير في ذروة الأزمة المالية العالمية العام 2008.

وتعود ملكية PCP GulfInvest 3 للشيخ منصور بن زايد آل نهيان، أحد أعضاء الأسرة الحاكمة في أبوظبي، ومالك نادي «مانشستر سيتي» الذي يلعب في دوري المحترفين الإنجليزي.

لترفع أرباحها من صفقة استثمارها في البنك البريطاني إلى أكثر من 3 مليارات دولار.

وبحسب بيان بورصة لندن، فقد قام الجانب الإماراتي ببيع 220 مليون سهم في وقت مبكر من أوقات الجلسة، ليتراجع سهم «باركليز» بواقع 2.3 في المئة.

واستثمرت أبوظبي أكثر من 6 مليارات جنيه إسترليني في باركليز قبل عامين في إطار عملية لجمع أموال تجنب البنك الحصول على خطة إنقاذ في ذروة الأزمة المالية العالمية. لكن حملة الأسهم انتقدوا الصفقة وقالوا إنها كانت كريمة أكثر من اللازم مع المستثمرين الجدد.

ويواصل صندوق PCP Gulf Invest 3 السيطرة على أسهم تعادل 6.3 في المئة من إجمالي أسهم «باركليز»، ولكنه استعان بـ «نومورا» للتحوط من أجل ضمان أرباحه في سعر السهم الذي تضاعف عن مستوياته السابقة.

وكانت أبوظبي قد قامت بخطوة مماثلة في صيف 2009، عندما أعلنت «شركة الاستثمارات الدولية البترولية (إيبيك) عزمها بيع سنداتها القابلة للتحويل إلى 1.3 مليار سهم من أسهم باركليز، على أن تتولى هذه العملية مجموعة «كريدي سويس».

وبلغت القيمة الفعلية لأسهم «أيبيك» القابلة للتحويل، على أساس سعر السهم 316.24 بنساً عند الإغلاق مساء الاثنين الماضي، أكثر من 4 مليارات جنيه إسترليني، ما يعني تحقيقها لأرباح بلغت 1.4 مليار جنيه.

ومن المستثمرين الخليجيين في المصرف البريطاني، الصندوق السيادي القطري «قطر هولدينغ» الذي استثمر أسهماً قابلة للتحويل، بجانب أوراق مالية، بقيمة 2.3 مليار جنيه إسترليني.

ارتفاع أسعار الذهب تسبب في إغلاق 65 مصنعاً في السعودية

■ الرياض - د ب أ

□ أكد تجار ذهب أن ارتفاع أسعار «المعدن الأصفر» خلال العامين الأخيرين تسبب في تراجع نسبة عدد مصانع وورش الذهب في المملكة، مشيرين إلى تقلص عدد الورش في المنطقة الشرقية من نحو 80 إلى 15 ورشة حاليا ما أصاب صناعة الذهب بالسعودية في «مقتل».

وأرجع رئيس لجنة الذهب، في غرفة الشرقية، عبداللطيف النمر سبب التراجع في أعداد الورش إلى «عزوف الزبائن عن شراء الذهب، بسبب غياب الثقة فيه، وذلك نتيجة ارتفاع أسعاره، والتي وصلت إلى أرقام كانت قبل فترة زمنية أقرب للحلم»، لافتا إلى أن «سعر الأونصة تجاوز 1330 دولارا»، وأكد أن «أعداد الورش آخذ في التراجع، منذ وصول سعر الأونصة إلى 800 دولار».

وقال النمر في تصريح خاص لصحيفة «الحياة» اللندنية في عددها الصادر أمس (السبت): «قبل نحو عامين كانت الدمام (شرق) تحوي نحو 80 مصنعا وورشة للذهب، في حين لا يتجاوز عددها حاليا نحو 15 ورشة»، مشيرا إلى أن «راتب موظف من هؤلاء يمكن أن يصل إلى 10 آلاف ريال».

وأضاف: «تصل حصة سوق الذهب من الربح إلى 40 ألف ريال في الشهر»، موضحا أن «المصنع الواحد يتفاوت أعداد العاملين فيه، بين 20 إلى 80 موظفا، 20 في المئة منهم من السعوديين، في حين أن البقية من العمالة الوافدة».

وأكد رئيس لجنة الذهب، في غرفة الشرقية أهمية الإقبال على شراء الذهب من جديد، وخصوصا أنه يواصل الارتفاع، متوقعا أن يصل إلى 1500 دولار مع نهاية العام الميلادي.

الإمارات تتوقع نمو الطلب المحلي على الكهرباء بنسبة 71 في المئة

■ دبي - بيزنس مونيتور:

□ قالت شركة بيزنس مونيتور إنترناشونال للأبحاث في تقريرها عن النصف الثاني للعام 2010 حول استهلاك الطاقة الكهربائية في الشرق الأوسط وإفريقيا أن الطلب المحلي على الطاقة في الإمارات العربية يرتفع بنسبة 71 في المئة حتى العام 2019.

وتوقع التقرير نمو الطلب على استهلاك الكهرباء في الإمارات من 68 تيرا واط/ ساعة خلال العام الماضي إلى 95 تيرا واط/ ساعة بنهاية 2019، مشيراً إلى ضرورة تعزيز إنتاج الطاقة، التي بلغت 76 تيرا واط/ ساعة في 2008، بنسبة 5.4 في المئة في السنة لتلبية الزيادة في الطلب على الكهرباء خلال السنوات التسع المقبلة.

وقالت مديرة معرض توليد الطاقة والمياه للشرق الأوسط انيتا ماثيو، إنه من الممكن تلبية الطلب المتزايد من خلال مصادر توليد الطاقة الموجودة حالياً في الإمارات العربية المتحدة غير أن ذلك سيتسبب في إحداث تأثيرات سلبية على البيئة مع ارتفاع في الانبعاثات الكربونية، مشيرة إلى ضرورة الشروع في تنفيذ مشاريع الطاقة المستدامة لضمان توفير طاقة نظيفة ومتجددة بحلول 2020 وما بعده.

وعلى الرغم من أن التقرير أظهر أن توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الحرارية في 2009 يوفر 93 في المئة من مجمل الطاقة الكهربائية المتوفرة في المنطقة، إلا أن خبراء في مجال الطاقة يتفقون على أن العمل على استخدام مصادر متنوعة لتوفير الطاقة مثل الطاقة الحرارية والطاقة النووية والشمسية وطاقة الرياح هي الطريق الأمثل لاستدامة الطاقة في المستقبل.

وأشار التقرير إلى هيمنة عنصر الغاز كوقود في الوقت الحاضر بالنسبة للإمارات العربية المتحدة حيث شكل نسبة 70 في المئة من الطلب على الطاقة الأولية في العام الماضي ويليه النفط بنسبة 30 في المئة.

وتشكل مسألة إنتاج الطاقة واحتياجات المنطقة منها خلال الفترة المقبلة أهم المحاور التي يناقشها منتدى القادة للطاقة والماء 2010 الذي ينعقد بموازاة معرض توليد الطاقة والمياه للشرق الأوسط ويناقش خلاله كبير أخصائيي السياسات والاتصالات في دائرة الطاقة الأميركية سكوت مينوس، توجهات إدارة الرئيس أوباما بخصوص إنتاج الطاقة والتي تختلف عما كانت تتبعه سابقاً إدارة الرئيس بوش مع تقديم شرح للنماذج الفعالة في مجال إنتاج الطاقة وما يمكن أن تقدمه لدول مجلس التعاون الخليجي من دروس مستفادة.

وقال مينوس: «في ظل المعطيات الحالية للقضايا التكنولوجية والبيئية مثل تزايد الانبعاثات الكربونية، من الممكن أن نتصور عدم وجود منظومة لطاقة مستقلة غير أن باستطاعة الدول اتخاذ خطوات لإدارة الطاقة تكون أكثر إنتاجية أهمها إدارة الطلب والعرض والانبعاثات الكربونية».

ويوفر معرض توليد الطاقة والمياه للشرق الأوسط منصة تجارية مهمة لقطاع الشركات المحلية والعالمية المتخصصة في صناعة الطاقة لعرض منتجاتها وخدماتها في مجال الحلول الخاصة بإنتاج الطاقة والمياه والتوزيع والتقنيات الحديثة المرتبطة بها إلى جانب الاستفادة من الفرص التي توفرها الاستثمارات الهائلة في قطاع الطاقة في المنطقة.

نمو حجم التداولات العقارية بالكويت 155 % في سبتمبر الماضي

■ الكويت - كونا

□ أظهر تقرير عقاري متخصص، أن حجم التداولات العقارية في شهر سبتمبر/ أيلول الماضي شهد نمواً بنسبة 155 في المئة، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، محققاً 178.7 مليون دينار كويتي بعدد صفقات بلغت 364 صفقة عقارية.

وأضاف التقرير الأسبوعي لشركة «كولدويل بانكر – فرع الكويت» أن قطاع العقارات السكنية شهد نمواً ملحوظاً بنسبة بلغت 50 في المئة في التداولات، محققاً 66.4 مليون دينار بعدد صفقات بلغت 287 صفقة مقارنة بشهر سبتمبر من العام الماضي، تلاه قطاع العقارات التجارية الذي شهد تداول ثلاث صفقات مؤثرة بقيمة إجمالية بلغت 71 مليون دينار.

وأوضح التقرير، أن حجم التداول في العقارات الاستثمارية في شهر سبتمبر الماضي جاء في المركز الثالث محققاً 41 مليون دينار من خلال 74 صفقة، مقارنة بتداولات بلغت 22.8 مليون دينار من خلال 58 صفقة عقارية في الفترة المماثلة من العام الماضي.

حقق القطاع 178.7 مليون دينار كويتي من خلال 364 صفقة عقارية

وبين التقرير، أن معظم التداولات العقارية تركزت في محافظة الأحمدي التي جاءت بالمركز الأول وشهدت 102 صفقة عقارية توزعت بين 65 صفقة في السكن الخاص و36 صفقة في العقارات الاستثمارية وصفقة واحدة في العقارات التجارية، تلتها محافظة حولي التي احتلت المركز الثاني بعدد 95 عقاراً توزعت بين 71 في القطاع السكني الخاص و24 صفقة في العقارات الاستثمارية.

ولفت التقرير إلى أن محافظة مبارك الكبير احتلت المركز الثالث بين المحافظات من حيث حجم التداول العقاري من خلال تداول 83 عقاراً، منها 81 عقاراً سكنياً وعقاران في القطاع الاستثماري في حين لم تشهد المحافظة تداول أي عقار تجاري.

وتوقع التقرير أن يستمر قطاع العقارات السكنية بحركة النمو ذاتها خلال الفترة المقبلة، مدفوعاً بمجموعة من العوامل أبرزها بدء البناء في عدد من المناطق السكنية الجديدة وتزايد فرص التمويل الموجه للقطاع من قبل البنوك الإسلامية، إضافة إلى تضاعف أعداد الراغبين في الحصول على سكن خاص.

الرياض تستضيف اليوم منتدى عربياً للحماية من الغش التجاري

■ الرياض - واس

□ يرعى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود مساء اليوم (الأحد) المنتدى العربي الثاني لحماية المستهلك من الغش التجاري والتقليد وحماية الملكية الفكرية والمعرض المصاحب له الذي يعد أكبر منتدى عربي لحماية المستهلك من الغش والتقليد تنظمه مصلحة الجمارك السعودية في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات تحت « شعار 10/10/2010م نصل نسبة 10 / 10 من خلال اكتمال تطبيق 10 إجراءات احترازية لسلامة الواردات» على مدى ثلاثة أيام.

ويبحث المنتدى ثمانية محاور رئيسية من خلال عدة أوراق عمل من بينها «الغش التجاري والتقليد من منظور الشريعة الإسلامية والسلطات القضائية، ودور الجهات الحكومية ذات العلاقة بمكافحة الغش التجاري والتقليد، التجارة الإلكترونية والغش التجاري والتقليد، والمختبرات العامة والخاصة ودورها في مكافحة الغش التجاري والتقليد، ارتفاع أسعار المنتجات الأصلية وأثرها في تفشي ظاهرة الغش التجاري والتقليد، إضافة إلى الواقع والمأمول لشهادات المطابقة ودورها في الحد من دخول الأصناف غير المطابقة.

كما تتناول أوراق العمل الوضع الحالي والوضع المأمول لأصحاب العلامات التجارية وارتفاع أسعار المنتجات الأصلية وأثرها في تفشي ظاهرة الغش والتقليد نماذج من تجارب الجمارك العربية في مكافحة الغش التجاري والتقليد وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وأوضح مساعد مدير عام الجمارك للشئون الجمركية، رئيس اللجنة التنفيذية للمنتدى العربي الثاني لحماية المستهلك، سعود الفهد في تصريح له، أن الاقتصاد السعودي يفقد 4 مليارات ريال سنوياً جراء ظاهرة الغش التجاري وذلك وفقاً لأحدث الإحصاءات منها 500 مليون ريال خسائر تقليد العلامات التجارية التي تمثل خسائر مباشرة وغير مباشرة. وقال الفهد: «إن هناك مخاطر أمنية واجتماعية واقتصادية تنعكس سلباً تنتج عن الغش التجاري وتتمثل في زعزعة الثقة في الأسواق المحلية وفي سمعة الصناعة الوطنية وبيئة الاستثمار وفي الأضرار بالوكلاء التجاريين للسلع الأصلية»، ملمحاً إلى وجود آثار صحية تتمثل في التأثير على الصحة العامة للمستهلك جراء تناوله أغذية أو استخدام سلع استهلاكية رديئة ومغشوشة.

الكويت ثالث أكبر شريك تجاري لألمانيا

■ برلين - كونا

□ قال رئيس قسم شئون الشرقين الأوسط والأدنى وشمال إفريقيا في وزارة الاقتصاد الألمانية، كلاوس هاخماير، أمس (السبت) إن الكويت تعتبر ثالث أهم وأكبر شريك تجاري لألمانيا في المنطقة.

وأكد هاخماير في مقابلة مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) الدور الايجابي الذي تقوم به دولة الكويت كمحرك مهم في تفعيل الانتعاش الاقتصادي في منطقة الخليج العربي.

وأعرب عن سعادته بالزيارة التي قام بها إلى الكويت الشهر الماضي واطلاعه على النهضة العمرانية والاقتصادية والانتعاش التجاري والاقتصادي الذي تشهده الكويت، مؤكداً أن «دولة الكويت تتميز في المجالات كافة عن دول المنطقة بنهضة وازدهار شامل».

وأضاف، أن «ما يلفت النظر في الكويت هو الجو العام المريح؛ فضلاً عن النظام الحياتي والاقتصادي المتميز والواعد».

وأظهر هاخماير ارتياحاً كبيراً تجاه ممثلي المؤسسات الاقتصادية والتجارية الذين اجتمع إليهم والوفد المرافق خلال زيارة الكويت ومن بينهم رئيس غرفة التجارة والصناعة الكويتية علي الغانم.

وأشاد بأهمية المشاريع المشتركة التي تنفذ وستنفذ مستقبلاً في الكويت بالتعاون مع خبراء ألمان في المجالات التجارية والاقتصادية والعلمية والطبية والتدريب، بالإضافة إلى تبادل الخبرات على المستويين الخاص والرسمي.

وذكر أن الوفد تفقد أيضاً مرافق صحية عدة في الكويت وصفها بأنها متطورة تقنياً ويعمل فيها موظفون أكفاء سواء من جانب المعرفة أو الجانب الفني والرعاية.

وأبدى المسئول الألماني إعجابه بخطط تطوير القطاع الصحي في الكويت بعد زيارته لوزارة الصحة واطلع على بعض المشروعات الصحية التي ستنفذ مستقبلا.

وأشار هاخماير إلى الاتصالات المستمرة سواء عبر غرفة التجارة العربية الألمانية المشتركة أو غرفة التجارة والصناعة الألمانية أو اتحاد الشرقين الأوسط والأدنى في ألمانيا بين القطاع الاقتصادي والتجاري الألماني وبين ممثلي هذين القطاعين في الكويت.

وأعرب أيضاً عن إعجابه بالتبادل التجاري بين ألمانيا والكويت، مبيناً أن حجم صادرات ألمانيا إلى الكويت بلغ في هذا العام حتى الآن ما قيمته 750 مليون يورو، مقابل واردات ألمانية من الكويت بقيمة 50 مليون يورو بزيادة تقدر بنسبة 35 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وفي ما يتعلق بمفاوضات منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي أشار هاخماير إلى أنها مفاوضات دقيقة وتجري منذ 20 عاماً وما بقي لتذليله من العقبات إلا القليل.

ووصف الاستثمارات المتبادلة بأنها جيدة وايجابية، مشيراً إلى الاستثمارات الكويتية في القطاعات المهمة في البلاد مثل دايملر وبنز وهوكست للصناعات الكيماوية والدوائية.

وتوقع المسئول الألماني تطوراً ملحوظاً في الاستثمارات الألمانية في الكويت وخاصة في القطاع الصحي والصناعي والمصرفي.

كما توقع أن تعقد اللجنة الاقتصادية الألمانية – الكويتية المشتركة جلستها الثانية في الكويت خلال الأسابيع المقبلة، مبيناً أن انعقادها يتطلب – حالياً – وقتاً لتوحيد وتنسيق المواعيد.